العدد 3594 الثلثاء 10 يوليو 2012 الموافق 20 شعبان 1433هـ
Tuesday 10 July 2012, Issue No. 3594

الحكم على 4 عمانيين متهمين بـ «إعابة الذات السلطانية»

■ مسقط - أ ف ب

□ أصدرت محكمة في مسقط أمس الإثنين (9 يوليو/ تموز 2012) حكماً بسجن أربعة عمانيين بتهمتي «إعابة الذات السلطانية» و«مخالفة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات»، لكنها أطلقت سراحهم بموجب كفالات مالية، بحسب أحد محامي الدفاع.

وقال يعقوب الخروصي وهو محامي أحد المتهمين لوكالة «فرانس برس» إن «القاضي أصدر حكماً بسجن حمود الراشدي ستة أشهر بتهمة إعابة الذات السلطانية» أي الإساءة لشخص سلطان عمان قابوس بن سعيد.

وأضاف «كما قرر سجن كلاً من حمد الخروصي وعلي المقبالي ومحمود الرواحي عاماً واحداً بتهمة إعابة الذات السلطانية ومخالفة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات».

وأكد الخروصي أن «القاضي سمح بالإفراج عن المعتقلين مقابل كفالة مالية قدرها ألف ريال عماني (2600 دولار) وسنقدم استئنافاً للحكم».

ومثل أمام المحكمة أمس أيضاً ستة عمانيين آخرين بينهم امرأة بالتهم ذاتها، بحسب الخروصي. ومن المقرر أن يصدر غداً (الأربعاء) حكماً قضائياً في عدد من الكتاب والمثقفين أفرج عنهم الشهر الماضي. واعتقل هؤلاء بتهم «الكتابات المسيئة في المنتديات الحوارية ومواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف النقالة المتضمنة عبارات شتم وقذف وإساءة وبث الإشاعات والتحريض على الاعتصامات والإضرابات مما يتنافى مع قيم وأخلاق المجتمع العماني ومبادئ حرية التعبير»، حسب النيابة العامة.

ابتهاج شعبي في ميدان التحرير لقرار مرسي بإعادة البرلمان

علاء وجمال مبارك خلال محاكمتهما أمس
REUTERS

محاكمة نجلي مبارك بتهمة التلاعب في «البورصة»

مواجهة مفتوحة بين المحكمة الدستورية ومرسي بعد قراره إعادة مجلس الشعب

■ القاهرة - أ ف ب، رويترز

□ دخلت المحكمة الدستورية المصرية العليا أمس الإثنين (9 يوليو/ تموز 2012) في مواجهة مفتوحة مع الرئيس المصري، محمد مرسي غداة قراره استعادة مجلس الشعب لصلاحياته وأكدت أن قرارها ببطلان الانتخابات التشريعية وباعتبار المجلس منحلاً «ملزم لكافة جهات الدولة».

وفيما دعا رئيس مجلس الشعب، الذي يهيمن عليه الإسلاميون، سعد الكتاتني المجلس إلى استئناف جلساته اليوم (الثلثاء)، أكدت المحكمة الدستورية أنها ستنظر على نحو عاجل دعاوى قدمت اليها تطالب «بوقف تنفيذ» قرار الرئيس المصري بإلغاء قرار المجلس العسكري بحل مجلس الشعب واستعادة الأخير سلطاته التشريعية.

وقالت المحكمة في بيان أصدرته عقب اجتماع طارئ عقدته لدراسة قرار مرسي إن «عدداً من ذوي الشأن وأصحاب الصفة أقاموا الاثنين منازعات» أمامها لوقف تنفيذ قرار مرسي باستعادة مجلس الشعب لسلطاته التشريعية وانها «ستفصل» في هذه المنازعات تطبيقاً للقانون.

وشددت المحكمة في بيانها على أن «أحكامها وجميع قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بحكم القانون وأن هذه الأحكام فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة».

وأضافت «انها ماضية فى مباشرة اختصاصاتها التى عقدها الدستور لها وفى مقدمتها أنها تتولى ـ دون غيرها ـ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح».

وقالت المحكمة في بيانها إنها «كما سبق أن فعلت مراراً، ليست طرفاً فى أي صراع سياسي مما عساه أن يثور بين القوى السياسية، ولا شأن لها بما تتخذه هذه القوى من مواقف أو تتبناه من آراء، وإنما تظل حدود نطاق مهمتها المقدسة هى حماية نصوص الدستور ودرء أى عدوان عليها أو انتهاك لها».

وأوضحت المحكمة أن عدداً من الشخصيات السياسية تقدمت لها أمس بدعاوى طالبت فيها «بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية (باستعادة البرلمان لصلاحياته) وفي الموضوع بالاستمرار فى تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا» بحل مجلس الشعب.

واعتبرت الصحف المصرية أمس أن الرئيس محمد مرسي تحدى الجيش بقراره إعادة البرلمان الذي يهيمن عليه الإسلاميون والذي حله المجلس العسكري منتصف الشهر الماضي ليستعيد سلطة التشريع في البلاد. وعقد المجلس العسكري اجتماعاً طارئاً مساء الأحد لبحث تداعيات قرار إعادة البرلمان ولكنه لم يصدر عنه أي موقف بعده.

على صعيد آخر، يحاكم ابنا الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك جمال وعلاء مجدداً بتهمة الفساد بعد تبرئتهما في محاكمة سابقة. ومثل جمال وعلاء مبارك في زي المعتقلين أمام محكمة الجنايات في القاهرة بتهمة الفساد والتلاعب بالبورصة مع سبعة متهمين آخرين. وقد حوكما سابقاً في قضايا فساد مع أبيهما لكن أسقطت عنهما التهم بالتقادم، لكنهما بقيا قيد الاعتقال نظراً لأنهما يخضعان لتحقيق ومحاكمة جديدة بدأت أمس.

وأدين الرئيس مبارك في الثاني من يونيو/ حزيران بالسجن مدى الحياة لمقتل متظاهرين خلال الانتفاضة التي أطاحت به في 2011، وأسفر قمع الانتفاضة رسمياً عن سقوط 850 قتيلاً. ولدى مواجهة المتهمين بما نسب إليهم قال جمال «لا أساس من الصحة تماماً لكل ما وجهته لنا النيابة و(أنا) أنكره جملة وتفصيلاً». وقال علاء «للأسف الشديد هو كذب وافتراء. كل ما قالته (النيابة) لم يحدث».

العاهل السعودي يجتمع بمدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية

■ الرياض - د ب أ

□ عقد العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس الإثنين (9 يوليو/تموز 2012) جلسة مباحثات مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ديفيد بتريوس في حضور عدد كبير من أركان الدولة السعودية المختصين بالشان الأمني، دون الكشف عن فحوى المباحثات. وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (و.ا.س) «أن الملك عبد الله بن عبد العزيز استقبل في قصره بجدة على ساحل البحر الأحمر اليوم (أمس) مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ديفيد بتريوس والوفد المرافق له». واكتفت الوكالة بالقول إن «المسئول الأميركي نقل لخادم الحرمين الشريفين خلال الاستقبال تحيات وتقدير الرئيس الأميركي، باراك أوباما فيما حمله الملك عبدالله تحياته وتقديره للرئيس أوباما».

خادم الحرمين الشريفين يستقبل مدير الاستخبارات المركزية الأميركية (واس)

نتنياهو مستعد للإفراج عن أسرى فلسطينيين مقابل لقاء عباس

■ تل أبيب - د ب أ

□ كشفت مصادر إسرائيلية وغربية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أعرب عن استعداداه لإطلاق سراح 25 أسيراً فلسطينياً مدانين بقتل إسرائيليين ثم الإفراج عن مئة آخرين بحلول نهاية العام.

ونقلت صحيفة «هآرتس» أمس الإثنين (9 يوليو/ تموز 2012) عن مصادر إسرائيلية وغربية، طلبت عدم ذكر أسمائها بسبب حساسية المسألة، أن نتنياهو أعرب عن استعداده الإفراج عن هؤلاء الأسرى.

وأكدت المصادر أن إسحاق مولخو مبعوث نتنياهو يمثل إسرائيل في اتصالات مع كبير مفاوضي السلطة الفلسطينية صائب عريقات، وأضافت الصحيفة أن مولخو التقى عريقات في القدس الأسبوع الماضي لعدة ساعات وتحدثا هاتفياً عدة مرات.

ووفقاً للصحيفة فقد وضع الفلسطينيون شرطين لعقد لقاء بين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس الأول الإفراج عن 123 أسيراً فلسطينياً مسجونين في إسرائيل من قبل اتفاقية أوسلو ومعظمهم أعضاء في حركة «فتح» وقضوا فترات بالسجن تتراوح بين 25 و35 عاماً بعد إدانتهم في إسرائيل بالتورط في «هجمات إرهابية» أودت بحياة إسرائيليين. والشرط الثاني هو توفير أسلحة جديدة لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

من جانب آخر، أفادت مصادر متطابقة أن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بحث البرنامج النووي الإيراني مع رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيه مانويل باروزو خلال لقاء في القدس المحتلة أمس.

وأعلن مكتب نتنياهو في بيان أن «رئيس الوزراء ورئيس المفوضية الأوروبية بحثا أهمية تعميق التعاون بين إسرائيل وأوروبا كما بحثا الجهود التي تبذلها إيران من أجل امتلاك السلاح النووي واستئناف مباحثات السلام مع الفلسطينيين» دون مزيد من التوضيحات.

وأفادت المفوضية الأوروبية في بيان أن المسئولين «بحثا أيضاً في التهديدات الحيوية على المنطقة وتبادلا وجهات النظر حول العملية الدبلوماسية الجارية الرامية الى تسوية المسألة النووية في إيران».

كما جدد باروزو التأكيد أنه «يؤيد حل الدولتين» إسرائيلية وفلسطينية من أجل التوصل إلى السلام.

إلى ذلك، أكد مسئولون فلسطينيون أمس شروع السلطة الفلسطينية في خطوات استكمال التحقيقات في ملف وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات بعد ظهور أدلة جديدة تشير لموته مسموماً.

السعودية تعلن مقتل اثنين في «الشرقية» بعد اعتقال النمر

■ الرياض - رويترز، د ب أ

□ قالت المملكة العربية السعودية أمس الإثنين (9 يوليو/ تموز 2012) إن رجلين قتلا بعد احتجاجات في المنطقة الشرقية بالمملكة في أعقاب اعتقال رجل دين بارز. وقال بيان من متحدث باسم وزارة الداخلية إن القتيلين سقطا بعد احتجاج في بلدة العوامية بسبب اعتقال الشيخ نمر باقر النمر لكنه قال إنه لم تحدث اشتباكات بين المحتجين والشرطة.

وأضاف اللواء منصور التركي في تعليق أرسل إلى «رويترز» باللغة الانجليزية «أبلغ مركز طبي مجاور السلطات الأمنية لدى وصول أربعة أفراد أحضرهم أقاربهم». وأضاف «اثنان منهم كانا لقيا حتفيهما... الاثنان الآخران أصيبا بجروح طفيفة. وأجرت السلطات المعنية تحقيقات في الحادث».

وقال موقع «راصد» إن الرجلين هما أكبر الشاخوري ومحمد الفلفل. وقال بيان وزارة الداخلية «عقب الاعتقال... تجمع عدد محدود من الناس في بلدة العوامية... ترددت أصداء طلقات في مناطق مختلفة بالبلدة. لكن لم تحدث مواجهة أمنية على الإطلاق». وفي شأن آخر، اعتمدت هيئة التحقيق والادعاء العام السعودية، لائحة الاتهام النهائية الموجهة بحق المحامي المصري أحمد الجيزاوي والمتهم بتهريب أقراص مخدرة إلى المملكة عبر مطار الملك عبد العزيز في جدة (غرب)، وذلك تمهيداً لتقديمه للمحكمة العامة بجدة.

اللواء منصور التركي

السجن 30 شهراً لرجلي شرطة إسرائيليين تسببا في موت محتجز فلسطيني

■ القدس المحتلة - رويترز

□ قضت محكمة إسرائيلية أمس الإثنين (9 يوليو/ تموز 2012) بالسجن 30 شهراً على رجلي شرطة لتسببهما في موت محتجز فلسطيني عن طريق الإهمال بعد أن تركاه على قارعة طريق سريع في وسط الليل.

وقالت محكمة القدس في حكمها إنه في عام 2008 مكث عمر أبو جربان أسبوعين للعلاج في مستشفى إسرائيلي بعد أن دخل البلاد بطريقة غير شرعية وصدم السيارة التي سرقها. وبعد خروجه من المستشفى أمرت السلطات بترحيله لا محاكمته وبعد يومين عثر عليه ميتاً على حدود الضفة الغربية المحتلة ربما بسبب إصابته بالجفاف.

وكان الأطباء قد ثبتوا له أنبوب قسطرة وكان حافياً ولايزال يرتدي ملابس المستشفى. وقالت المحكمة إن رجلي الشرطة اللذين كلفا بترحيل أبو جربان «تركاه على هذا الحال في عتمة الليل وسط طريق مظلم... كما لو كان شيئاً لا يريده أحد». ووصفت المحكمة هذا الفعل بأنه «قبيح ومقزز» وإن أبو جربان كان غير قادر على السير إلا بمساعدة رجلين حين تم تركه. وكان رجلا الشرطة قد أدينا في مايو/ أيار بتهمة إهمال أفضى إلى الموت وسيبدآن تنفيذ العقوبة في أغسطس/ آب.